مقدمـــــة

إن التطور الذي شهده العالم فرض على العديد من الدول أن تراجع سياساتها وتوجهاتها التنموية وتعمل على إدراك الإختلالات لاستدراك ما سبقها من تحولات حتى تستطيع أن تواكب التغيرات الحديثة ، وبالتالي السير قدما نحو أكبر قدر ممكن من التطور و التنمية.

والجزائر واحدة من هذه الدول التي أدركت أن المنظومة التربوية عامة ، وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي خاصة؛ في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة النظر في مختلف سياساته ومراجعة توجهاته. وبالتالي العمل نحو جعل المنظومة التعليمية تتلاءم والتغيرات الحاصلة في المجتمع على الصعيد الداخلي من ناحية ، و التطورات التي يشهدها العالم على الصعيد الدولي من ناحية أخرى.

إن سلسلة الإصلاحات في منظومة التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر قضت شوطا كبيرا في مسارها التكويني و العلمي، و في الوقت نفسه أفرزت العديد من المشكلات أثارت جدل المهتمين بهذا المجال و رأوا أن السياسات المنتهجة كانت تفتقد إلى الرؤية الإستراتيجية.

بداية الإصلاحات في الجزائر انطلقت منذ "إصلاح التعليم العالي" سنة1971، و الهدف آنذاك هو محاولة تكييف التعليم العالي مع التطورات العالمية للعلوم ، و كذلك خدمة المجتمع عن طريق الاهتمام بالتخصصات التي تخدم هذا الأخير ؛ الأمر الذي استدعى استحداث برامج جديدة للتكوين واستحداث فروع علمية فرضها واقع الاقتصاد في تلك الفترة .

تبعه إصلاح آخر عُنْوِن "بالخريطة الجامعية" سنة 1984 ، هدَف إلى التحكم في تدفق الحاصلين على الشهادات وحاجة الاقتصاد، وكذا تعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها المجتمع كالتخصصات التكنولوجية . و الحد من توجيه الطلبة في بعض التخصصات التي تشهد استقطابا أكثر مثل الطب و الحقوق ؛ بمعنى أن الخريطة الجامعية كانت رؤية تصحيحية للاختلال الذي نجم عن سيطرة تخصصات مقارنة بأخرى من حيث الاستقطاب الطلابي. وذلك من أجل كفاية الاقتصاد من اليد العاملة المؤهلة في تلك الحقبة.

توالت التصريحات الرسمية وتبعتها مبادرات فعلية نحو العمل على تنفيذ ما جاءت به الأطر القانونية منذ سنة 1991 بصدور القانون رقم 91 – 25 الذي نص في إطار الأهداف العامة الواردة في مخطط 1992 : " أن من بين الأعمال ذات الأولوية لتحقيق هاته الأهداف تتمثل

في ضرورة التطبيق التدريجي لإصلاح المنظومات التربوية والتكوين والبحث البيداغوجي والأساسي والتطبيقي.

في سنة 2000 صدر مرسوم رئاسي رقم 2000 – 101 مؤرخ في 9 ماي 2000 يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية تكلف باقتراح مشروع يحدد العناصر المكونة لسياسة تربوية جديدة تشمل على الخصوص اقتراح رئيسي جديد يتضمن المبادئ والأهداف والاستراتيجيات والآجال المتعلقة بالتنفيذ التدريجي للسياسة التربوية الجديدة من جهة ، وتنظيم المنظومات الفرعية ومحاورها ، وكذا تقييم الوسائل البشرية والمالية والمادية الواجب توفيرها من جهة أخرى . وتُقدّم اللجنة تقريرا عاما يستخدم كأساس لإصلاح المنظومة التربوية في مجملها . وهكذا فقد سمح تقييم منظومة التعليم العالي الذي قامت به اللجنة الوطنية بالتقدير الموضوعي لمختلف الصعوبات، و اقتراح الحلول الممكن إدخالها حتى يتاح للجامعة القيام بدورها في عملية التنمية ذات الديناميكية المتسارعة في بلادنا.

وعلى ضوء توصيات اللجنة ، وتوجيهات مخطط إصلاح المنظومة التربوية الذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 أفريل 2002. كانت المحاور الأساسية لبرنامج العمل على المدى القصير والمتوسط والبعيد الذي برمج في إطار الإستراتيجية العشرية لتطوير القطاع للفترة ما بين (2004 – 2013) . و بات من الضروري إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، تتمثل مرحلته الأولى في وضع هيكلة جديدة للتعليم، تكون مصحوبة بتحيين وتعديل مختلف البرامج البيداغوجية ، وتنظيم جديد للتسيير البيداغوجي. و أدى هذا إلى إصدار مرسوم تنفيذي رقم 04 – 371 يتضمن إحداث شهادة ليسانس "نظام جديد" ؛أي نظام (ل م د).

أما البحث العلمي فقد بدأ بخطوات متثاقلة منذ إنشاء هيئة البحث العلمي سنة 1963، التي اعتبرت كهمزة وصل بين فرنسا و الجزائر تحت لواء التعاون العلمي . لذا يمكن القول إن تشكيل هيئة رسمية تتكفل بالبحث العلمي بالجزائر شهدت تأخرا ؛ حيث تم إنشاء وزارة تهتم بشؤون البحث العلمي عام 1970 فقط ، و التفكير في برمجة سياسة وطنية للبحث العلمي و التقني تجسدت في سنة 1982 من خلال إنشاء محافظة للطاقات الجديدة .

و مع تطور التعليم العالي بالجزائر واتساع المؤسسات الجامعية عبر الوطن ، صار لزاما إلحاق البحث العلمي بهذه المنظومة . ففي سنة 1990 تحولت المحافظة السامية للبحث إلى

وزارة منتدبة للبحث و التكنولوجيا و البيئة ، وأسندت مهام هذه الأخيرة إلى وزارة التعليم العالي في شكل كتابة دولة للبحث . و منذ سنة 1994 تكفلت وزارة التعليم العالي مباشرة بالبحث العلمي و تم تبني طرق و أساليب و مناهج متطورة لتنظيم البحث العلمي و الجامعي . ويمكن القول أن سنة 1998 كانت بداية مرحلة جديدة في إطار السياسة العلمية حيث تم صدورقانون رقم: 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998. المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة للفترة الخماسية (1998-2002) .

نصت المادة التاسعة عشر (19) من القانون "على إنشاء مخابر ومصالح بحث داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين أو مشتركة أو في إطار المؤسسات العمومية تتمتع بالاستقلال في التسيير والمراقبة المالية البعدية" . وتجسد هذا وفق المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 الذي حدد إنشاء مخبر البحث الخاص أو المشترك. والمنشأ داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين وكذا المؤسسات العمومية الأخرى.

إن القراءة المستفيضة للنصوص الرسمية التي صاحبت تطبيق إصلاح التعليم العالي تؤكد جلها ضرورة دعم العلاقة ما بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي و الاقتصادي ، وتقليص الفجوة بين الجامعة وعالم الشغل ، و من ثم دعم الثالوث جامعة ـ بحث ـ تنمية. و عليه فإن أي تغّيُر يطرأ على طرف قد ينعكس في علاقته بالأطراف الأخرى.لذلك حاولنا في دراستنا هذه البحث في العلاقة من خلال موضوعنا المعنون **"إصلاح منظومة التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر في ظل التحولات التنموية الجديدة ".** نركز فيه على مرحلة تبني البلاد التوجه نحو اقتصاد السوق.و للإحاطة بالموضوع جاءت دراستنا مكونة من تسعة فصول .

الفصل الأول: تناولنا فيه عرض لإشكالية الدراسة. ثم **الفصل الثاني:** تضمن وضعية التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي بالجزائر خلال السنوات الأولى من الاستقلال ،و تطرقنا فيه إلى نشأة علم الاجتماع غداة الاستقلال. و خُتم الفصل بتحليل مدى انعكاس تبعية الجامعة و منظمات البحث الجزائرية للنموذج الموروث عن المستعمر الفرنسي.

الفصل الثالث: تم التطرق فيه إلى إصلاح الجامعة (1971) والبحث العلمي في الجزائر؛ من حيث أهدافه ونتائجه. بالتركيز على وضعية العلوم الاجتماعية في ظل تطبيق الإصلاح. و من ثم إلى علاقة البحث العلمي و التنمية خلال عقد السبعينات. و في الأخير تحليل مدى انعكاس الاختيار التنموي على توجهات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر .

الفصل الرابع: تناولنا فيه الأهداف الوطنية للإصلاح الجامعي (1984)، و سياسة البحث العلمي، و وضعية علم الاجتماع خلال عقد الثمانينات. خلصنا في نهاية الفصل إلى تحديد أهم معوقات منظومة التعليم العالي و البحث العلمي خلال عشرية الثمانينات.

الفصل الخامس : تعرضنا في هذا الفصل إلى سياسة التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر في ظل التحولات التي مست المجتمع الجزائري خلال عقد التسعينات. وذلك من حيث التطرق إلى الظروف الاقتصادية و السياسية التي مرت بها البلاد،و انعكاسات هذه التحولات على قطاع التعليم العالي و البحث العلمي. وانتهى الفصل بعرض أهم الإشكالات التي افرزها القطاع خلال هذه المرحلة. مع التركيز على وضعية علم الاجتماع بالجامعة الجزائرية .

الفصل السادس: تناولنا فيه التنظيم الهيكلي الجديد للمؤسسات الجامعية و العلمية خلال العقد الأخير. بداية بالتطرق إلى القانون التوجيهي للتعليم العالي 1999، والإطار القانوني المنظم للإصلاح الجديد. مع الإشارة إلى الأهداف الوطنية من إنشاء مخابر البحث بالجامعة الجزائرية و البرنامج الخماسيين للبحث العلمي للفترتين (1998- 2002).و (2008- 2013).

الفصل السابع: تضمن بداية الجزء الميداني للدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات الفرعية و التحقق منها في الميدان .بداية بتحليل التساؤل الفرعي الأول الذي يتناول العلاقة بين التكوين البيداغوجي ومتطلبات المحيط الاقتصادي و الاجتماعي في ظل تطبيق الإصلاح الجديد من خلال مؤشرين: الأول تحليل مدى تحديث و تحيين البرامج البيداغوجية في علم الاجتماع ـ نظام (ل م د). وثانيا: علاقة التكوين في علم الاجتماع بالمحيط الاجتماعي و الاقتصادي في ظل تطبيق نظام(ل م د). وصولا إلى النتائج التي تجيب على التساؤل.

الفصل الثامن : تطرقنا فيه إلى معالجة التساؤل الفرعي الثاني الذي يتناول مدى إسهام إصلاح التعليم العالي و البحث العلمي في تقريب العلاقة بين البحث العلمي الاجتماعي و المحيط الاقتصادي و الاجتماعي من خلال المؤشر الأول دور مخابر البحث في عملية التكوين الجامعي، و ثانيا :علاقة مخابر البحث بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي.وصولا إلى نتائج الإجابة على التساؤل. أما **الفصل التاسع:** فقد تناولنا فيه علاقة الجامعة الجزائرية بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي- علم الاجتماع نموذجا . و قدمنا فيه عرض و تحليل لنتائج المقابلات. خلُصنا في الأخيرإلى استنتاج عام يشمل الإجابة على التساؤل الرئيس . وخُتم الموضوع بعرض أهم الاقتراحات التي نرى أنها قد تساعد في تذليل بعض الصعوبات التي تقف حائلا أمام دعم السوسيولوجيا على الصعيد الأكاديمي أو المجتمعي ككل.